

## الثقافة والقيم الإنسانية في العمارة

### الدكتور المهندس حسان فائز السراج

إن ارتباط العمارة بالثقافة ليس ارتباطاً وجدانياً أو معنوياً، لكنه ارتباط عضوي، ففيها يعيش الإنسان بجسمه ووجدانه معه، والتعايش بين الإنسان والعمارة هو تعايش مستمر سواء في مكان السكن أو مكان العمل أو مكان الترويح عن النفس.. فالعمارة هي حيز يحتوي حركة الإنسان الداخلية أو الخارجية.



كما أن ارتباط العمارة بالثقافة ارتباط علمي يعرفه الخاصة والعامه.. وهي ملتقى العلوم الهندسية في الإنشاء والبناء.. وفي المواد والتجهيزات، وهي ملتقى العلوم الفنية في التأثيث والتنسيق في التكوين والتشكيل، فهي فعلا أم الفنون خاصة إذا كانت ملتزمة بالخط الإسلامي في تصميمها وتخطيطها. إن العمارة عند المثقفين حضارة تشيد، وعند العلماء تاريخ

يكتب، وعند الحكماء كتاب يقرأ، وعند الحكام صروح تبني، وعند المتخصصين إنجاز وابتكار.. فطالما نسعم عن الجوائز الأدبية والمعارض الفنية.. يقول المتخلفون أن العمارة للمعماريين، وهي علل لا تحتاج إلى عون أو معين.. بينما يرى المتقدمون أن العمارة لكل المجتمع وكل المواطنين.. فهي الأولى بالرعاية والعناية لأنها مقياس التقدم.. ومعيار الأصالة والحضارة.

وتمثل صياغة مفهوم الثقافة مهمة شديدة التعقيد، وذلك لتعدد التعاريف لهذا المصطلح، وعليه يمكن تعريف الثقافة على أنها عبارة عن أنماط ونتائج السلوك المكتسب أو المتعلم، وإنه على الرغم من أن عناصر الثقافة ومنتجاتها قد تختلف أو تتفاوت في درجة مشاركة الأفراد فيها، إلا أنها تقدم في النهاية طريقة الحياة في المجتمع، فالمجتمع يتكون من أشخاص أو تجمعات لأشخاص، والثقافة بدورها تنتقل بواسطة هؤلاء الأشخاص، لكنها ليست للأشخاص، أي أنها نتاج بشري ينبثق ويتطور في عقول أفراد المجتمع، وتزود الثقافة الفرد بمعاني الأشياء والأحداث فيستطيع من خلالها أن يحدد ما هو طبيعي وما هو غير طبيعي، وما هو منطقي وما هو غير منطقي، وما هو خلقي وما هو لا أخلاقي، ومن ثم حدود الحق والخير والجمال ليتزود في النهاية بالقيم

والأهداف، ومن ناحية أخرى تضع الثقافة قيوداً على الأنشطة الإنسانية وبالتالي توجه السلوك في مسارات معينة تقبلها وتسمح لها وتمنعه أو تعوقه على السير في اتجاهات تحظرها

وتمثل القيم **Values** مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة المحلية، والتنظيم الاجتماعي للشعوب وهي تلك العناصر الثقافية التي تعبر عن اتجاهات الأفراد، واعتقادهم ومثلهم ورغبتهم ومفضلاتهم وأحكامهم، وتقوم القيم بوظيفة هامة وحيوية تتمثل في ربط أفراد المجتمع بعضهم البعض بالدرجة التي تجعل عناصر الثقافات الأخرى عسيرة الفهم، ومن ثم فهي ملزم اجتماعي ضروري لكل مجتمع منظم أياً كانت درجة تحضره، فمهما اختلفت القيم داخل المجتمع الواحد باختلاف الجنس أو الطبقة، فإن قيمة معينة تظل ذات عمومية لجميع الأعضاء ولو أن الكثيرين قد يفشلون في تحقيقها في سلوكهم الفردي أو الجماعي.



وعلى المجتمع محاولة فهم البيئة العمرانية كناتج مادي للثقافة، ولا بد من أن يرتبط بفهم واعى لعناصر الثقافة المادية، فكثيراً ما يختلف معنى العنصر المادي طبقاً لتفسيره من خلال إطار الثقافة اللامادية، واختلاف مفهوم الحديقة ما بين الثقافة الغربية والإسلامية، ويلاحظ العلاقة بين البيئة العمرانية كأحد مكونات العناصر المادية من

ناحية، وبين مكونات العناصر اللامادية للثقافة من ناحية أخرى، فكما تم ذكره في تعريف الثقافة من كون الثقافة إطار محدد للأنشطة الإنسانية من خلال توجيه السلوك، فإن البيئة العمرانية هي ذلك الوعاء الفراغي الذي يمارس من خلاله أفراد المجتمع تلك الأنشطة، وذلك بما يشمل الفراغات الخاصة داخل المسكن أو الفراغات العامة من خلال النسيج العمراني للمدن، ويتحكم النجاح التصميمي لتلك الفراغات في تيسير أو إعاقة أداء تلك الأنشطة؛ وعلى هذا وبالرغم من أن البيئة العمرانية هي مظهر مادي للثقافة؛ إلا أن أهميتها تأتي من كونها ليس فقط كنتاج متأثر، بل كمنتج مؤثر أيضاً.

ونتيجة إدراك الدول المتقدمة لقيمة الحفاظ على الموروث العمراني كمطلب أساسي للحفاظ على الشخصيات القومية لمجتمعاتهم، وما لذلك من دور أساسي في التواصل الحضاري بل وأيضاً كمصدر من مصادر الدخل والاقتصاد القومي، وبالرغم من النهضة التكنولوجية لتلك الدول، فقد تعددت أساليب الحفاظ على ذلك الموروث وذلك بدءاً من مستوى المحافظة على الأحياء والمناطق وصولاً إلى المحافظة على المبنى أو واجهاته، وكذلك

ظهر حرص تلك المجتمعات على الحفاظ على قيم ذلك الموروث من خلال التصميمات المعاصرة، ويمكن التعرف على أهم تلك الأساليب وهي:

– المحافظة على المناطق التاريخية.

– المحافظة على المباني التاريخية مع إعادة نوعية الاستخدام.

– المحافظة على واجهات المباني التراثية مع إعادة تصميم الفراغات الداخلية.

– تكامل التصميمات المعاصرة مع المباني التراثية القائمة.

– استخدام التكوينات والتشكيلات للمباني التراثية في صياغة معمارية جديدة، ويمكن رؤية توظيف المباني من خلال عنصرين أساسيين:

- أولهما الجانب الهندسي وهو ما يتعلق بعمليات الصيانة والترميم، وما يرتبط بهما من الاختيار الأمثل للتركيبات والعناصر الصناعية والميكانيكية المطلوبة لتطوير المبنى بما لا يؤثر على كفاءة المبنى الإنشائية، وكذلك اختيار مواد التشطيب والتكسيات والألوان الملائمة للمظهر المعماري للمبنى.
- وثانيهما حاجة المبنى إلى العناية بالبيئة العمرانية المحيطة بما يشمل المظهر المعماري للمباني، وشبكات المرافق وخاصة فيما يتعلق بشبكات الطرق من وإلى الموقع، وكذلك عمليات تنسيق الموقع من تشجير وإضاءة.



ويقصد بالتكامل هنا شيء آخر غير التماثل أو التشابه، فالمبنى الجديد لا بد وأن يرتبط بوظيفته الجديدة ويعبر عن زمن إنشائه، من حيث المواد الخام وأسلوب البناء، ويبرز الهدف التصميمي في عدم تنافر الملامح المعمارية ما بين القديم والحديث، ويمكن القول أن وجود تلك الحلقات الزمنية من المباني بما لها من تصارع منسجم يشكل واحدة من أهم مظاهر الاستمرارية الحضارية في نسيج المدينة ومبانيها.

وعن الصياغة المعمارية الجديدة لأصول تراثية فقد برز فكر ما بعد الحداثة التصميمي **Post Modernism** والذي اعتمد على تبيين قيمة العمارة التراثية من خلال إعادة استخدام مفردات تلك العمارة في تكوين مدمج مع العمارة الحديثة، وحيث أن تلك المجتمعات قد تميزت بحضارة تكنولوجية معاصرة،

فإن أكثر ما يميز هذا الأسلوب هو استخدام التكنولوجيا المتاحة والإمكانيات التقنية لعمليات الإنشاء وأساليب البناء في إعادة صياغة عمرانية لمقومات العناصر التراثية وملاحمها، وتبدو القدرة التصميمية في إيجاد تلك الصياغة الإبداعية التي لا تخل بكل من القديم والحديث، حيث يمكن قراءة ملمح الموروث الحضاري في إطار من الإمكانيات المعاصرة، وإن الحوار حول الأصالة والمعاصرة وعلاقة ذلك في الموروث الحضاري قضية جدلية هامة على المستوى الثقافي بشكل عام وعلى المستوى العمراني المعماري بشكل خاص، فحاضر اليوم هو ماض الغد، وبالتالي ما تراه معاصرة الآن سيمثل بعد حين موروثاً؛ وبالتالي ستظل تلك الإشكالية محل بحث ودراسة دائمين، فإن احترام قيمة الموروث الحضاري يرجع إلى سببين رئيسيين:

– الأول يرتبط من كون تلك القيمة تمثل أحد عناصر البعد الزمني في مقومات القلب الثقافية والتي هي مصدر استمرارية وثبات المجتمعات،

– والثاني يرتبط بكون تلك المباني التراثية تمثل المراجع الذهنية للأفراد وبالتالي الصورة الجماعية عن المستوى العمراني المتطلب للبيئة العمرانية، وتتجلى المشكلة في المحتوى العمراني المصري في حصر الاهتمام بعمليات التنمية المادية دون توجيه العناية الكافية، للجوانب المعنوية بما يشمل البعد الزمني وعناصره، ومن ثم فإن المجتمع بوجه عام في حاجة إلى نهضة فكرية أو ما يمكن أن يطرح كخطوات تنويرية لنشر الوعي بأهمية الحفاظ على المقومات الحضارية بأبعادها المكانية والزمانية، المادية واللامادية، في إطار من المتطلبات الحياتية المعاصرة، وذلك حتى يتولد في ضمير الأفراد الرغبة الذاتية للعمل بتلك القيم في العصر الحديث .

وحيث أن البحث موجه للنواحي العمرانية وبالتالي يرتبط بدور المثقف المعماري في تحقيق ذلك الهدف فيمكن القول أنه بالرغم من وجود بعض المحاولات في ذلك الاتجاه، إلا أنها جهود فردية ذاتية – وإن كانت صادقة – تبدو كمحاولة السير ضد التيار مع التأكيد على ضرورة استمرارها كعنصر من عناصر الأمل في البحث عن الحقيقة



الغائبة، ويرتبط نجاح تلك الجهود في ضرورة التواصل ما بين النظرية والتطبيق، فعلى المعماري دور في تلك العملية التثقيفية التنويرية من خلال التوافق ما بين النظرية والتطبيق، فواحد من أهم عمليات التنوير هو التعاقب الزمني بين الإقناع والاقتناع، وقد ارتبطت القيم الثقافية للحداثة وما بعد الحداثة بتجريد الإنسان من بعده الروحي

وقيمته الإنسانية وجعلت منه رقما، كما حولت المجتمع إلى كومة من الكائنات الفردية التي تعيش داخل أسوار يمتلىء بالأنانية والفردانية القاتلة، وأضعفت إلى حد كبير قيم التضامن الاجتماعي ذات المضمون الإنساني وليس قيم التضامن المفروضة بقوة القانون ومن خلال آلية استخلاص الضرائب، وفككت نظام الأسرة وجعلت من العلاقات بين أفرادها في حالة صمودها مجرد علاقات وظيفية حسابية مصلحة محدودة الصلاحية، وفاقدة لأي بعد إنساني أو وجداني، كما يشهد على ذلك التحكم في الإنجاب خشية الإملاق، فالتجديد الثقافي هو من دون شك الطريق الأسلم للمحافظة الثقافية، والتجديد الذي يعني عدم الجمود على قوالب وأشكال ثقافية كما لا يعني القطيعة الفوضوية مع رصيد الحكمة الاجتماعية والثقافية التي راكمها المجتمع عبر مختلف أجياله ومختلف مكوناته، فالقيم الثقافية القاتلة لا تقل خطورة عن القيم الثقافية الميتة في إعاقة النهضة والتمثل المعرفي والعقلاني للقيم، واتخاذ مسافة مع التقليد الثقافي، وإن كان يتخذ في هذه الحالة تقليداً لـ «قيم حديثة»، فالحادثة كقيمة معرفية ومجتمعية ليست استعارة بلاغية أو خطابية تشنف بها الأسماع أو تنتحل بها جدارة تقدمية غير مستحقة فالحادثة إبداع متواصل، وتجربة تاريخية واجتماعية وثقافية تأخذ في كل سياق دلالات وأبعادا وحمولات مختلفة، والحادثة ليست استعارة التجارب أخرى ومن ثم فهي لا تقاس بالتالي مع خطابات وتجارب أخرى تصادر الحق في التمييز باسم قيم كونية مدعاة، أو متعارف عليها عالميا، إنها تقاس بالوظيفة التاريخية التي تقوم بها حركة فكرية أو اجتماعية وتطلع بها في سياق النضال الإنساني لتحرير الإنسان من كل أشكال التبعية أو الاستعباد التي تتنافى مع وضعية الحرية والاستقلالية والكرامة الإنسانية، التي خلق عليها الإنسان في الأصل.



وتحظى الدراسات التي تتناول العمارة بأهمية بالغة في حقل الفنون، وذلك بمراجعة أن دراسة العمارة تعتبر أحد المداخل الأساسية للتعرف على الهوية الثقافية للأمم والشعوب، التي أنتجت تلك العمارة التي تعدد أشكالها وتنوع مواضيعها.. وهوية العمارة تعني انتماء هذه العمارة إلى حضارة معينة خلقتها أمة معينة.. وتستمر هوية العمارة باستمرار هوية الأمة، وتتطور بتطورها، وتتفكك بتفككها وإذا كانت الدراسات التي تتناول موضوع العمارة والثقافة نادرة بالنسبة لغيرها في مجال الفنون التشكيلية فإن الأقل ندرة هي الدراسات التي

عالجت موضوع الإنسان والمكان، ومن هنا تأتي أهمية الدراسات التي كتبها الأستاذ الدكتور مشاري بن عبد الله النعيم، في فترات متعددة، ونشرها في كتاب بعنوان «العمارة والثقافة: دراسات نقدية في العمارة العربية»، وقد كان الجامع بين تلك الدراسات خيط واحد، هو محاولة رؤية العمارة العربية في العمق للفكر العربي المعاصر، والثقافة العربية التي يمكن أن يدعم العمارة ويجعلها جزءاً يمكن أن نعتبره «ثقافة»، تعزى إشكالية الثقافة العربية إلى الصراع المزمّن حول الأصالة والمعاصرة الذي استيقظ عليه الإنسان العربي، عندما حاول أن يعيد علاقته بالحدّثة أو حينما أراد أن يوجد علاقة معها... والتوفيق بين مفهوم الأصالة والمعاصرة، وقدم رؤية جديدة لمفهوميهما، ولم يقتصر حوارهما على احتواء المعنى الظاهر لهذين المصطلحين، بل أراد أن يتعدى ذلك إلى إيجاد آلية للفهم والتطبيق، وعمارتنا المعاصرة يجب أن تقتبس من التراث العمراني العربي والإسلامي، ويجب عليها أن لا تستسلم لغزو الطراز العالمي الذي فرضه الغرب، وقضى به على جميع الثقافات العمرانية الأخرى، وأن نحقق عناصر ومكونات المعاصرة التي تناسبنا، لا أن ننقلها من الآخرين، فالمسارات الفكرية التي مرت بها العمارة العربية خلال القرن التاسع عشر والعشرين، ومفادها أن التفاعل الفكري العمراني خفت صوته في عالمنا العربي منذ أمد بعيد، وهذا الخفوت لم يكن محض المصادفة، ولكن نتيجة لتراكمات اجتماعية وسياسية أرهقت الذات العربية، وجعلتها تنزوي وتتوقع وتبيت بيئاتاً طويلاً، فالتخلف الطويل الذي لازم الوعي العربي وجد أساساً في عهد الدولة العثمانية التي ركنت للجمود، ولم تسع للتطوير والتجديد إلا عندما فقدت القدرة على ملاحقة الغرب المتقدم، والعمارة كظاهرة ثقافية وسياسية لم تحظ بأي اهتمام من المثقفين والمهتمين بالعالم العربي، مما همش هذا الجزء الثقافي وأبعده بشكل كامل عن الهم الثقافي العربي، رغم أهميته الكبرى سواء من الناحية الفكرية البحثية أو حتى الاقتصادية، وتقديم رؤية عميقة لثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة المعاصرة، وفي الفرضية التي رغم التحديث الظاهري للمجتمع المعاصر، إلا أنه في جوهره ما زال تقليدياً، ويتجلى ذلك من خلال رصد كثير من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالفراغ العمراني، فإذا كان هناك شعور بأن كثيراً من الأشكال العمرانية تغيرت تغيراً جذرياً نجد أن الطقوس المرتبطة باستخدام الفراغ العمراني قد استمرت كما هي دون تغيير يمس القيم المعنوية للفراغ العمراني ذاته، بالإضافة لتأثيره على جودة الحياة وتطور الذائقة الجمالية لدى الإنسان العربي، ورؤية عميقة لثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة المعاصرة، في هذه الدراسة من الفرضية التي ترى أنه رغم التحديث الظاهري للمجتمع المعاصر، إلا أنه في جوهره ما زال تقليدياً، وأن هذه الظاهرة تثير مسألة ازدواجية القديم والحديث، والتي تميز كثيراً من المجتمعات العربية المعاصرة، وهذه الازدواجية التي تجعل كثيراً من خيوط

التقاليد ذات البعد الزمني السحيق تعيش بصور مختلفة في مجتمعاتنا المعاصرة، ويرى أن العلاقة بين الإنسان والمكان علاقة أزلية.. وهي غالباً تأخذ شكلين متباينين، فيما أن تكون علاقة انسجام، أو علاقة تنافر، فقبل حادثة الاستهلاك كانت علاقة الإنسان منسجمة مع المكان في مدننا العربية، فكان السمو وكان الدفء الإنساني هو عنوان تلك البلدات، أما العلاقة المعاصرة بين الإنسان العربي ومدينته فهي علاقة متنافرة، وعلاقة مليئة بالمعاناة جراء التناقض الوجداني، الذي يعيشه الإنسان العربي المعاصر.